

نمو مستمر للقروض العقارية وللتسهيلات الشخصية المقسطة منذ 2012

«بيتك»: أدنى قروض للأسهم منذ عامين



استقرار عقاري شهري بعد النمو الأعلى منذ يونيو 2014

سادت قطاع العقار حالة استقرار نسبية فيما يتعلق بحجم الائتمان الممنوح له مسجلاً نحو 7,97 مليارات دينار في ابريل بعدما كان قد نما على أساس شهري في مارس بنسبة هي الأعلى منذ يونيو 2014 قدرها 1٪، بينما سجل النمو السنوي نسبة قدرها 3,5٪ في ابريل مقارنة بنسبة قدرها 4٪ في مارس ونما سنوياً ملحوظاً كان قد وصل إلى 6٪ في ابريل 2014.

قروض التجارة تنمو 6٪

ارتفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع التجارة بأقل من 1٪ إلى ما يفوق 2,9 مليار دينار في ابريل 2015 مقارنة بنسبة تراجع تقل عن 0,5٪ في مارس مسجلاً 2,89 مليار دينار، بينما سجل النمو السنوي نسبة قدرها 5,8٪ في ابريل مقارنة بنسبة نمو 1٪ في مارس، في حين كانت نسبة النمو السنوي قد وصلت إلى 11,6٪ في ابريل 2014. بينما تراجع الائتمان الممنوح للنشاطات الأخرى بنسبة 1,5٪ في ابريل مقتربا من 2,03 مليار دينار مقارنة بنسبة انخفاض قدرها 1٪ مسجلاً 2,05 مليار دينار، في حين سجل نمو سنوياً بنسبته 4,2٪ على أساس سنوي في ابريل مقارنة بنسبة نمو قدرها 9,9٪ في مارس وكان قد سجل نمو سنوياً وصلت بنسبته 10,3٪ في ابريل 2014.

انخفاض الائتمان للإنشاءات

انخفض الائتمان الممنوح لقطاع الإنشاءات بنسبة 2,3٪ وبحوالي 44 مليون دينار إلى نحو 1,86 مليار دينار في ابريل مقارنة بانخفاض بأقل من نصف ٪ وبحوالي 4 ملايين دينار مسجلاً ما يزيد على 1,9 مليار دينار في مارس 2015، في حين تراجع على أساس سنوي بنسبة 3٪ في ابريل مقارنة بنسبة تراجع قدرها 1,2٪ في مارس، في حين كان قد شهد تراجعاً سنوياً بنسبة 3,9٪ في ابريل 2014.

الصناعة تراجع

تراجع الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة بأقل من 1٪ إلى حوالي 1,72 مليار دينار في ابريل مقارنة بانخفاض بنسبة 1٪ وبحوالي 18 مليون دينار في مارس الذي كان قد سجل حوالي 1,74 مليار دينار، بينما استمرت وتيرة انخفاضه السنوي التي بدأت منذ أغسطس 2014 إلى 3,6٪ في ابريل مقارنة بنسبة 5٪ في مارس، بينما كان قد سجل ارتفاعاً على أساس سنوي قلت نسبته عن 1٪ في ابريل 2014.

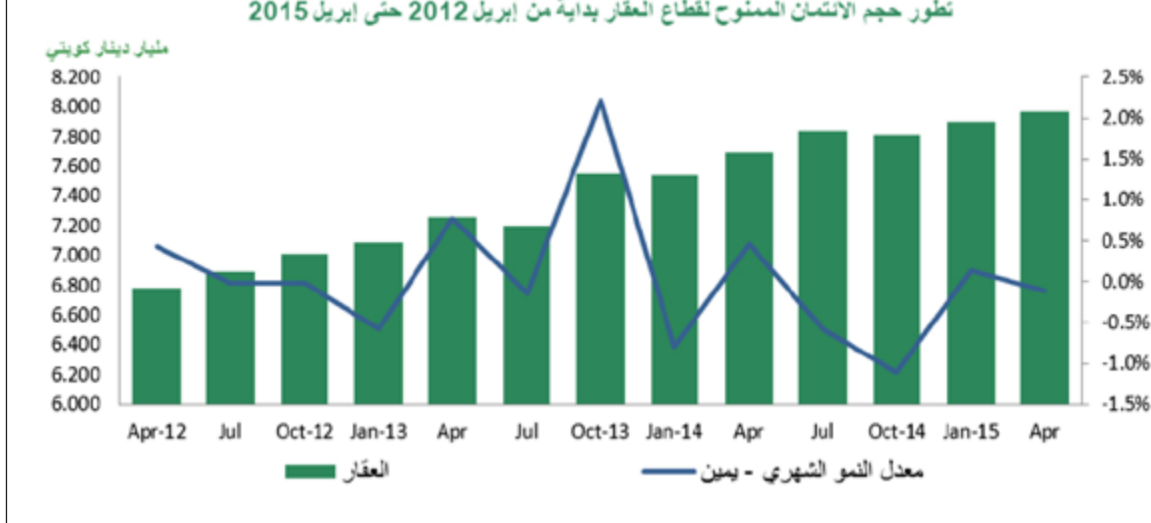
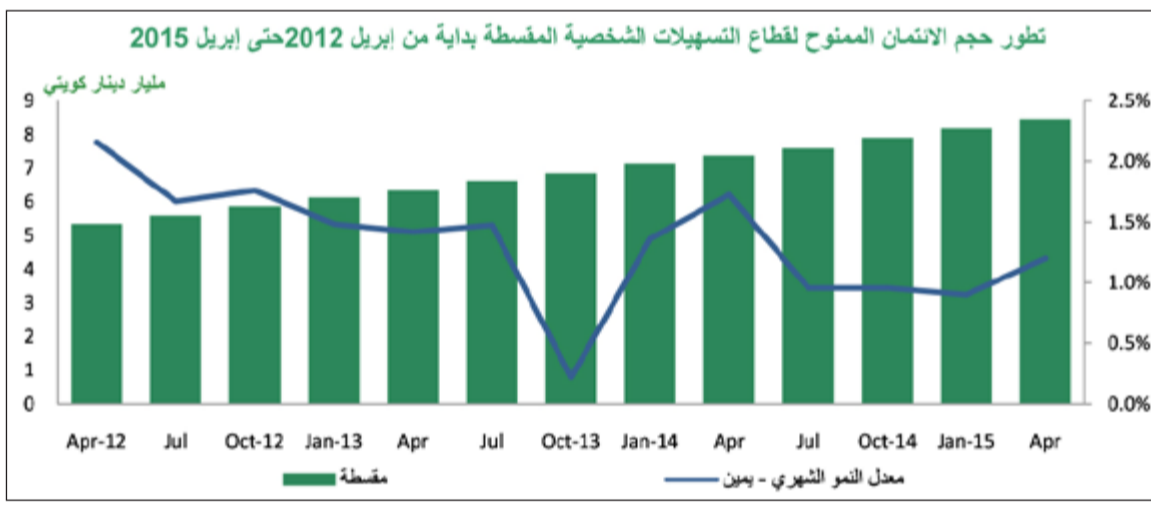
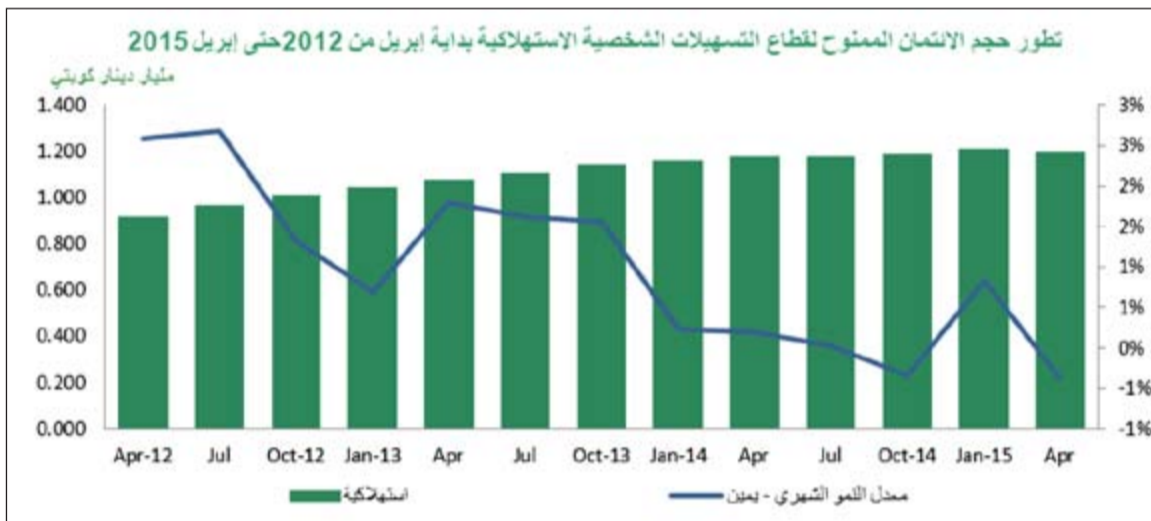
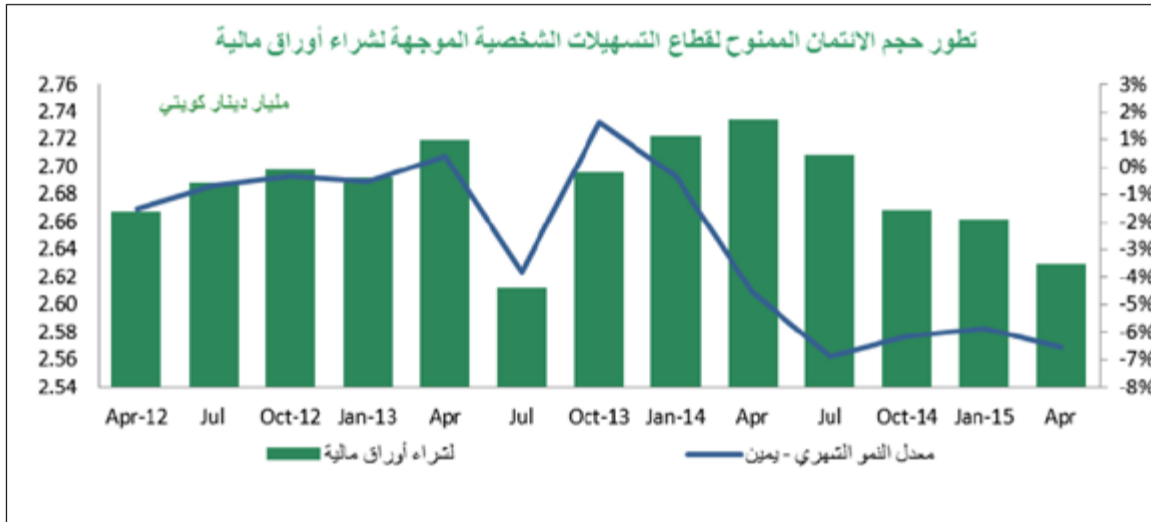
قروض خدمات النفط الأعلى

ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع النفط الخام والغاز بنسبة 46٪ وبحوالي 192,5 مليون دينار بأعلى نسبة ارتفاع منذ نموه في أكتوبر 2013 مسجلاً نحو 612 مليون دينار (تمثل 2٪ من حجم التسهيلات الائتمانية) في ابريل مقارنة بارتفاع نسبته 1٪ وبحوالي 4 ملايين دينار مسجلاً ما يزيد على 419 مليون دينار في مارس 2015، فيما شهد نمو على أساس سنوي بنحو 350 مليون دينار وكان قد سجل في مارس نمو نسبته 69٪ ونما سنوياً كان قد تخطى 86٪ في ابريل 2014. أما الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد فقد حقق نمو نسبته 2,5٪ وبحوالي 400 ألف دينار إذ منح هذا القطاع تسهيلات ائتمانية وصلت إلى 16,1 مليون دينار في ابريل مقارنة بنسبة تراجع قدرها 1,3٪ وبحوالي 200 ألف دينار في مارس الذي منح خلاله 15,7 مليون دينار كتمويل مصرفي. أما على أساس سنوي فقد زادت وتيرة تراجع إلى 9٪ في ابريل مقارنة بنسبة تراجع قدرها 8,2٪ في مارس في حين كان قد ارتفع على أساس سنوي بما نسبته 90٪ في ابريل 2014 الذي قارب مستويات نموه خلال عام 2004.

200 ألف دينار للخدمات العامة

شهد الائتمان الممنوح إلى قطاع الخدمات العامة تحسناً طفيفاً بنحو 200 ألف دينار ليسجل 86 مليون دينار في ابريل 2015 مقارنة بارتفاع نسبته 6,5٪ وبما يفوق 5 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمته إلى 85,7 مليون دينار في مارس 2015، بينما شهد ابريل 2014 ارتفاعاً بنحو سبعة أضعاف حجمه الممنوح في العام الماضي.

تذكير	
لحضور اجتماع جمعية حملة وحدات صندوق الإعمار والاستثمار	
يسرني أن أنايف مساعد الزبير بصفتي المصنف القانوني لصندوق الإعمار والاستثمار لتذكيركم بعودة اجتماع جمعية حملة الوحدات المبرر انعاده في مقر شركة بيان للاستثمار الكائن في منطقة الكويبة - شارع فهد السالم - مجمع سعاد التجاري الدور 12 وذلك يوم الأحد الموافق 12 يوليو 2015 في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً، وذلك مناقشة جدول الأعمال الآتي:	
جدول الأعمال	
1. تعيين أمين سر ليقوم بتحرير محضر الاجتماع بما في ذلك القرارات والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها.	
2. مناقشة اقتراح توزيع استثمارات الصندوق من الأوراق المالية المسعرة وغير المسعرة عينا على حملة الوحدات حسب نسبة ملكية كل من حملة الوحدات في الصندوق وبينائها الآتي:	
اسم الشركة	عدد الأسهم
1. بنك بيبان - ش.م.ك (عامه)	117,907 (مدرجة - السوق الرسمي)
2. شركة المسكن الدولية للتطوير العقاري - ش.م.ك (عامه)	7,973,000 (مدرجة - السوق الحزوي)
3. شركة المسكن المتحدة العقارية - ش.م.ك (مفصلة)	7,500,000 (غير مدرجة)
4. شركة دار الظبي القابضة - ش.م.ك (مفصلة)	10,000,000 (غير مدرجة)
يرجى العلم بأن نلاحظ توكيل حضور اجتماع جمعية حملة الوحدات متاحة لدى الشركة الخلية لمحفظة الأوراق المالية، وعنوانها الآتي: الشرق - شارع مبارك الكبير - بناية زيد الكاظمي - الدور الرابع مقابل بنك الخليج الرئيسي.	
ملاحظة: يرجى التكرم من حملة الوحدات المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية أو من تم توكيلهم إحضار البطاقة الدنوية عند حضور اجتماع جمعية حملة الوحدات.	
مصنف الصندوق	
ثايف مساعد الزبير	



نوع النشاط الاقتصادي	الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعات الاقتصادية في الكويت											
	الائتمان الممنوح شهرياً			التغير الشهري			التغير السنوي			الحصة		
	نوفمبر	ديسمبر	يناير	يناير	فبراير	مارس	إبريل	إبريل 2015	في ابريل 2015	في ابريل 2015	إلى إجمالي الائتمان	
التسهيلات الشخصية	12.22	12.46	12.38	12.43	12.43	12.65	12.56	12.56	0.088	0.7%	40.3%	
العقار والإنشاءات	9.82	9.796	9.80	9.79	9.88	9.82	9.82	9.82	0.052	0.5%	31.6%	
التجارة	2.88	2.84	2.89	2.89	2.90	2.91	2.91	2.91	0.023	0.8%	9.3%	
مؤسسات مالية غير البنوك	1.40	1.41	1.40	1.40	1.35	1.37	1.37	1.37	0.015	1.1%	4.4%	
الصناعة	1.79	1.74	1.746	1.746	1.75	1.74	1.72	1.72	0.016	0.9%	5.5%	
نفط خام وغاز	0.422	0.413	0.407	0.415	0.419	0.612	0.612	0.612	0.193	46%	1.3%	
أنشطة أخرى	2.02	2.00	2.06	2.06	2.08	2.03	2.03	2.03	0.082	1.5%	6.6%	
الزراعة والصيد	0.016	0.014	0.015	0.015	0.016	0.016	0.016	0.016	0.0004	2.5%	0.05%	
الخدمات العامة	0.032	0.068	0.074	0.081	0.085	0.086	0.086	0.086	0.0002	0.2%	0.28%	
إجمالي النشاط الائتماني	30.6	30.75	30.77	30.86	31.08	31.12	31.12	31.12	0.044	0.1%	100%	

المصدر: بنك الكويت المركزي - النشرة الشهرية إبريل 2015.

التسهيلات الشخصية تمثل 40٪ من إجمالي الائتمان في أبريل الماضي

31 مليار دينار حجم الائتمان و46٪ نمواً لقطاع النفط

رصد تقرير صدره بيت التمويل الكويتي «بيتك» تطور النشاط الائتماني في الكويت خلال شهر ابريل الماضي مقارنة مع ابريل 2012، حيث كشف أن الائتمان الممنوح للتسهيلات الشخصية المقسطة هو الأعلى منذ ابريل 2012 بينما تراجع الائتمان الممنوح للتسهيلات الشخصية الاستهلاكية. وشهد الائتمان الموجه لشراء الأوراق المالية ادنى مستويات منذ اكتوبر 2013، وهو ثاني ادنى ائتمان موجه للأسهم منذ ابريل 2012. أما العقار فقد وصل نموه منذ ابريل 2012، وبسبب تراجع مستمر للائتمان الموجه لقطاع المؤسسات المالية غير البنوك وتراجع حاد لقطاع الصناعة. وفي تفاصيل النشاط الائتماني فقد ارتفع على أساس سنوي بنسبة 5.7٪ وبحوالي 1.7 مليار دينار إذ فاق 31.1 مليار دينار مستحوذاً على نحو 79.6٪ من ودائع القطاع المصرفي في ابريل.

وكشفت التقرير ان التسهيلات الشخصية شكلت 40.3٪ من النشاط الائتماني في ابريل بما يقرب من 12.6 مليار دينار. وحققت نمواً سنوياً بنسبة 8.2٪، فيما حصل قطاعا العقار والتشييد والبناء على حوالي 31.6٪ من حجم التسهيلات الائتمانية بنحو 9.8 مليارات دينار مسجلاً زيادة سنوية نسبتها 2.2٪، وشكل النشاط الائتماني لقطاع التجارة 9.4٪ من حجم التسهيلات الائتمانية بنحو 2.9 مليار دينار مرتفعاً على أساس سنوي بنسبة 5.8٪. فيما تراجع الائتمان الموجه لقطاع الصناعة نسبياً إلى نحو 1.7 مليار دينار وبشكل 5.5٪ من حجم الائتمان وشهد تراجعاً سنوياً بنسبة 3.6٪.

ولفت التقرير إلى ان قطاع النفط سجل ارتفاعاً شهرياً كبيراً بنسبة 46٪ فيما حقق نمواً سنوياً بنسبة 133٪ عن ابريل 2014.... وفيما يلي التفاصيل:

التسهيلات الائتمانية
سجلت خلاله ارتفاعاً نسبته 1.8٪. بينما وصلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية إلى 8.2٪ في ابريل 2015 وبقية تزيد على 946 مليون دينار منخفضة عن ابريل 2014 الذي كان قد شهد نسبة نمو 11٪. وقد حافظت التسهيلات الائتمانية الشخصية المقسطة التي تمنح لتمويل حاجات غير تجارية وشراء السكن الخاص على نموها الشهري خلال ابريل مسجلة نحو 8,5 مليار دينار (66,3٪ من التسهيلات الشخصية) بنمو شهري نسبته 1,2٪ وينمو 100 مليون دينار عن أكثر من 8,3 مليارات دينار (تشكل نحو 66٪ من التسهيلات الشخصية) في مارس، بينما كانت سجلت نمواً سنوياً في ابريل نسبته 14,7٪ مقارنة بقيمته في ابريل 2014.

بينما تراجعت التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية بنسبة 6,6٪ وبحوالي 184 مليون دينار لتصل إلى 2,6 مليار دينار (21٪ من الائتمان الموجه للأفراد) في ابريل 2015 مقارنة بحجمها الذي كان قد فاق 2,8 مليار دينار (21,6٪ من حجم الائتمان الموجه للأفراد) في مارس الذي نما بنسبة قدرها 5٪، كما انخفض حجمها على أساس سنوي بنسبة 3,8٪ في ابريل 2015 مقارنة بنسبة ارتفاع سنوي لم تتجاوز 1٪ في ابريل 2014.

أما التسهيلات الشخصية المقسطة فقد شهدت نسبة انخفاض تكاليف العلاج والتعليم، فقد شهدت نسبة انخفاض لم تتجاوز نصفاً في المائة إذ بلغت 1,197 مليار دينار (تمثل 9,5٪ من حجم الائتمان الموجه للأفراد) في ابريل 2015 مقارنة بحجمها الذي كان قد شهد تراجعاً وصل حجمها خلاله إلى 1,2 مليار دينار، بينما شهدت نمواً سنوياً بنسبة 4,3٪، بينما شكل الائتمان خلال ابريل 2014 نحو 78,5٪ من حجم ودائع القطاع الخاص والحكومي البالغة 37,5 مليار دينار.

توزيع القطاعات الاقتصادية
بلغت حصة الاقتراض الشخصي 40,3٪ من حجم النشاط الائتماني في شهر ابريل، تلاه نشاطا العقار والإنشاءات معا إذ يستحوذان على نسبة 31,6٪ من التسهيلات الائتمانية (شكل نشاط القطاع العقاري 25,6٪ من حجم الائتمان، بينما تراجع نسبياً قطاع الإنشاءات إلى 6٪ من حجم الائتمان في ابريل)، واستقرت نسبياً حصة قطاع التجارة عند 9,4٪ من حجم الائتمان خلال ابريل.

تم جاءت نشاطات أخرى لتحصل على نحو 6,5٪ من حجم الائتمان، بينما استقرت حصة قطاع الصناعة عند 5,5٪، كما استقرت حصة قطاع المؤسسات المالية غير البنوك لتحصل على 4,4٪ من حجم الائتمان، بينما ارتفعت حصة قطاع النفط الخام والغاز إلى 2٪ من حجم الائتمان، أما قطاع الزراعة وصيد الأسماك وقطاع الخدمات العامة فيشكلون نصفاً في المائة من حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية في ابريل 2015.

تطور الأحجام
انخفضت التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى 12,56 مليار دينار بنسبة 1,8٪ وينمو 219 مليون دينار مقارنة بقيمة فاقت 12,65 مليار دينار (شكلت 40,7٪ من حجم الائتمان) خلال مارس 2015 وكانت